تصاعد المقاومة وعمليات حدودية

بعد نشوء حالة انتقالية خلال الفترة السابقة، اختلطت الاساليب بها وتشابكت، أخذت السياسة الاسرائيلية لقمع الانتفاضة تكتسب شكلاً أوضح في الآونة الاخيرة. وقد تمّ التعبير عن ذلك من خلال تصريحات المسؤولين، وعبر تزايد العنف والاستقرار على مجموعة من أساليب العمل الهجومية، كالاغتيال والاقتحام. كما تجسّدت الاتجاهات الناشئة للوضع الجديد في نمو عنف المقاومة الشعبية الفلسطينية، وفي تصاعد العمليات الهجومية للقوات الضاربة، ممّا انعكس ارتفاعاً في عدد المصابين والمعتقلين. وسجّلت الحدود الفلسطينية، وخاصة تلك التي مع الاردن، موجة من العمليات والاشتباكات المفاجئة، ممّا زاد حدّة التوتر العام الذي تصادف مع استمرار الغارات الاسرائيلية على جنوب لبنان.

ارتسام معالم السياسة الاسرائيلية

باتت الاجراءات التي تطبّقها قوات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، تمارس، بوضوح، ضمن خطة عمل أوسع لقمع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ وهذا ما أكدته تصريحات عدة للمسؤولين الاسرائيليين، الذين أوضحوا طبيعة الخطة واهدافها. فقد أعلن وزير الدفاع، اسحق رابين، في ٣١ آب (اغسطس)، ان القيادة قرّرت «كسر النواة الصلبة» للانتفاضة وقواتها الضاربة (**الحياة**، لندن، ١/٩/١٩٨٩). وأوضح رئيس هيئة الاركان، الجنرال دان شومرون، بعد اسبوع من ذلك، ان الجيش يبحث عن ٧٠٠ ناشط مطارد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، يشكلون قائمة من المطلوبين بسبب دورهم الاساسي بتنظيم وادارة أعمال المقاومة (**المصدر نفسه**، ٧/٩/١٩٨٩). هذا، وقد أعلن الجيش، أيضاً، عن ان خطته العامة للتطوّر والتسلّح، خلال العقد المقبل، تفترض استمرار وجوده في الاراضي المحتلة حتى العام ٢٠٠٠، وانه ينوي زيادة مدة خدمة المجنّدين داخل الضفة والقطاع الى ثلاث سنوات، أي كامل فترة خدمتهم الالزامية، بدلاً من نظام التناوب السابق، وذلك لتقليص الاعباء المعنوية، والمادية (**المصدر نفسه**، ١/٩/١٩٨٩). كما تقضي الخطة بتعزيز اجهزة الاستخبارات عموماً، من أجل تقوية دورها ضد الانتفاضة، والاسهام في استعادة السيطرة الميدانية. واخيراً، اضاف وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، صوته الى الجدال الدائر؛ اذ جدّد انتقاده لسياسة الحكومة، مطالباً باغتيال زعماء الانتفاضة وأعضاء القيادة الفلسطينية، وفي مقدمهم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (**المصدر نفسه**، ١٥/٩/١٩٨٩).

انعكس استقرار السياسة القمعية الاسرائيلية في تصعيد العمل الهجومي للجيش، من جهة، وفي اتباعه أسلوب العنف البالغ ضد المواطنين الفلسطينيين. فقد استشهد ما مجموعه ٣٧ مواطناً خلال الفترة الممتدة من ١٦ آب (اغسطس) حتى ١٥ أيلول (سبتمبر)، منهم مواطن وجد مقتولاً بعد الاعتقال في ٢١ آب (اغسطس)، وآخر في سجن حيفا في ٢٧ من الشهر عينه. كما شهدت أيام معيّنة ذروة من العنف؛ اذ استشهد أربعة مواطنين في ٢١ من الشهر عينه، وستة بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) وحده. هذا، وقد أكدت المصادر الفلسطينية ان ٢٩ مواطناً سقطوا شهداء خلال آب (اغسطس)، ٤٤ بالمئة منهم دون السادسة عشر من العمر (**الطليعة**، القدس، ٣١/٨/١٩٨٩). وأضافت م.ت.ف. ان ١١ مواطناً قتلوا، وجُرح ٨٨٠ (منهم ٥٨٤ في قطاع غزة)، علاوة على اعتقال ٤٠٣ وهدم ٢٠ منزلاً، خلال الاسبوع الاخير من الشهر عينه (**الحياة**، ٣٠/٨/١٩٨٩). وبذلك ارتفع العدد الاجمالي للشهداء، منذ بدء الانتفاضة، الى ٦٩٣، حسب الاحصاء اليومي. امّا عدد الجرحى، فشهد تكاثراً مستمراً؛ اذ سقط ما بين ٥٠ ومئة جريح يومياً